

قرارات

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٤

في شأن إعادة تنظيم المجالس التصديرية

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التجارة والصناعة؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٥٢١ لسنة ١٩٩٧ بشأن تشكيل المجالس السلعية؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار لائحة القواعد المنفذة لأحكام
القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة
السلع المستوردة والمصدرة؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بشأن إعادة تشكيل المجالس التصديرية وتعديلاته؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٧٣٧ لسنة ٢٠١١ بشأن إعادة تشكيل المجالس التصديرية وتعديلاته؛
وبناءً على ما عرضته مستشارة وزير التجارة والصناعة؛

قرر:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادتين (٨ ، ٣) من قرار وزير التجارة والتموين رقم ٥٢١ لسنة ١٩٩٧
المشار إليه المعدل بالقرارين الوزاريين رقمي ٢٨٧ لسنة ٢٠٠٨ ، ٧٣٧ لسنة ٢٠١١
النصان الآتيان :

المادة (٣) :

تقوم المجالس التصديرية في سبيل تحقيق أهدافها بالآتي :

تشيل مجتمع المصدررين أمام الجهات المحلية والدولية.

دراسة المشاكل الخاصة بمجتمع المصادرين ووضع مقترنات حلها ورفعها إلى جهات الاختصاص .

إعداد الدراسات ، واقتراح الخطط والبرامج ، ومنها برامج الدعم الفني ، التي تكفل زيادة الصادرات المصرية حجمًا ونوعًا وابتكارًا ، ورفع قدرتها التنافسية .

إعداد قاعدة بيانات محدثة متاحة للجميع ، تضم كلاً من المصادرين والمنتجات والأسوق والتشريعات ذات الصلة ومقدمي الخدمات التصديرية المختلفة والفرص التصديرية المتاحة .

طرح رؤية المصادرين للتشريعات والسياسات الحكومية من حيث انعكاساتها بالسلب أو الإيجاب على الصادرات المصرية واقتراح ما يلزم لتطويرها .

البحث عن الفرص التمويلية وبرامج الدعم الفني بمختلف صورها وإتاحتها لمجتمع المصادرين بصفة دورية .

وضع أهداف كمية لزيادة صادرات كل قطاع صناعي وفقًا لإطار زمني معن واقتراح مؤشرات متابعة الأداء .

وضع خطط المعارض وأسلوب تنظيمها والإشراف عليها بالتنسيق مع جهات الاختصاص .

اقتراح البعثات الترويجية والإشراف على تنفيذها .

دعم ورعاية المجالس التصديرية للصادرات غير التقليدية .

التنسيق والتعاون مع مجالس وتنظيمات رجال الأعمال بشأن تنمية الصادرات .

أى نشطة أخرى يُرى مساحتها بإيجابية في تحقيق هدف المجالس التصديرية .

المادة (٨) :

يرفع كل مجلس تقريراً فنياً نصف سنوي إلى وزير التجارة والصناعة ، يتضمن بيان أنشطته وتطور الأداء في الأهداف الكمية للصادرات القطاعية ، وأهم المشكلات إن وجدت ، ومقترنات الحل .

(المادة الثانية)

تضاف مادة جديدة إلى قرار وزير التجارة والتموين رقم ٥٢١ لسنة ١٩٩٧

المشار إليه برقم ٤ مكرراً نصها الآتى :

المادة (٤) مكرراً :

يشترط لعضوية مجلس إدارة المجالس التصديرية مراعاة الضوابط الآتية :

- ١- ألا تقل نسبة صادرات العضو عن ثلث الإنتاج .
- ٢- أن تكون لديه خبرة تصديرية لا تقل عن ٥ سنوات .

ويراعى في اختيار أعضاء المجلس من تنطبق عليه الشروط السابقة توافر المعايير

الأكبية كلما أمكن :

- أن تكون لديه رغبة جادة في العمل العام وما يتطلبه من جهد ووقت .
- التتنوع الإقليمي والقطاعي .
- تشييل المرأة .

(المادة الثالثة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر في ٢٥/٢/٢٠١٤

وزير التجارة والصناعة

منير فخرى عبد النور